# المقدمـــــة

إن أرشيف أى أمة عبارة عن تراكمات من تراث حضـارات سـابقة ومتتابعـة مـرت علـى تلك الأمة عبر تاريخها، ومن هنا كان لأرشيف أي أمة معالمه الخاصـة المتمثلـة في إيـداع العقـل البشري فيها من المعلومات التوثيقية المتفردة التي قامت مختلف أجهزة الدولة ومرافقها بإنتاجهـا نتيجة لأداء سائر الأنشطة، ثم حفظتها في المستودعات الأرشيفية لقيمتها المعلوماتيـة والإثباتيـة الدائمة لتكون شاهداً على ذلك، ودليلاً يستند عليه قيام الحق عند التنازع .

ولا ريب أن هذا التراث الحضاري يشعر مواطني الدولـة بالانتمـاء المـبني علـى معـرفتهم بالماضي الذي شكل هوية المجتمع الذي يعيشون فيه. والحقيقة أن الأرشيف هو ذاكرة حضارية لكل أمة، وما من شك في أنه إذا كان الإنسان الذي يفقد ذاكرته يصبح بالتـالي فاقـداً لمضـمونه الإنساني، كذلك الوطن بدون ذاكرته يبقي بقعة جغرافيـة علـى الأرض تتـابع فيهـا الأحـداث وتتوالي دون أن تتراكم لديه مكوناته الشخصية أو ما يدل ويشهد عليها.

وانطلاقًا من هذا المفهوم يكون الأرشيف بما يتوفر فيه من وثائق متنوعـة الأشـكال ومعلومـات متنوعة الأغراض لا يخدم فقط التعبير عن الأفكار والأعمال والأنشطة البشرية وتسـجيلها ـ وهـذا في حد ذاته إنجاز بالغ الأهمية – ولكنه يوضح الأبعاد الخاصة الموروثـة في الإنتـاج الطبيعـي والحضـاري لكل أمة من الأمم.

ورغم هذا الموقع الخطير للتراث الأرشيفي وعراقته إلا أن الاهتمام بـه في عالمنـا العربـي لا يتناسب مطلقًا مع قيمة هذا التراث الحضاري الهام، ونجده يفتقر إلى العديد من الأساسـيات في التعامل مع الوثائق المختلفة الأشكال والأنواع، و خاصة الوثائق غير التقليديـة؛ مثـل: وثـائق الصور، والرسوم، والوثـائق المرئيـة والمحسـبة، والوثـائق الصـوتية؛ حيـث لم يعـد الشـكل التقليدي المكتوب أو المطبوع هو الوسيلة الوحيدة لاختـزان وبـث المعلومـات، وأصـبحنا نحـن الأرشيفين نـؤمن بـأن الأرشـيفات المتطـورة لم تعـد مراكـز لاقتنـاء وحفـظ الوثـائق المكتوبـة

فحسب، بل أصبحت مستودعات عصرية شاملة تضم الوثائق علىاختلاف أنواعها، تقليدية وغير تقليدية، طالمًا أن لها من الطابع الأرشيفي والقيم الأرشيفية التي تفرض الحصول عليها، وتفرض تأمينها وإتاحتها لمختلف المستفيدين.

ومن الأشكال غير التقليدية؛ التسجيلات الصوتية (موضوع الكتاب) التي تعتمد على صوت الإنسان، وتتميز على ما عداها بأنها تحمل نوعيات معينة من المعلومات ذات طبيعة خاصة لا يمكن لغيرها من الوسائط أن تحملها، ولقد كانت أولى خطوات انتقال التراث من خلال الكلمة المنطوقة، وقد بدأ تسجيل هذه الكلمة كتابيًا على سبيل معاونة الذاكرة( حيث لم تكن هناك وسيلة أخرى غير الكتابة لتسجيل الكلمة المنطوقة) فظهرت مدونات تسجل أحاديث الناس وحكاياتهم وأحداثهم، وقد وجد الأدب العربي (شعره، وقصصه، ولغته، وأنساب العرب وأيامهم، بالإضافة إلى علوم القرآن والحديث والفقه) في الكلمة المنطوقة مصدرًا هامًا للتواصل، ومع تزايد حركة تطور التكنولوجيا وخاصة في مجال المعلومات، ومنذ أن ظهرت وسائل تسجيل الأصوات عام ١٨٧٧ مثل الحاكي الفونغرافي، وتلاه أنواع أخرى حديثة مثل: الأسطوانات والأشرطة الممغنطة، والأسلاك الصوتية، والأقراص المليزرة، وغيرها، أصبح من الممكن الحصول على صوت الإنسان كما هو، مع إمكانية الاستماع له في أى وقت وفي أى مكان، فأزداد تبعًا لذلك أعداد التسجيلات الصوتية، وتنوعت أغراضها (فني- فولكلوري – تاريخي –ثقافي – إعلامي – تعليمي. . . . الخ)، حتى أضحت على التداول والجذب والدفع جزءاً من وثائق كثير من الجهات والهيئات والأفراد، التي تعتمد عليها في توثيق أعمالها وأنشطتها وحقائقها، هذا بالإضافة إلى ظهور بعض الجمعيات والاتحادات التي أولت لها اهتمام خاص، واعتبرتها مصادر مكملة للتاريخ، وعملت على تجميعها، وتقديم الخدمات والمساعدات الفنية في معالجتها وتوثيقها.

ولكن على الرغم من ذلك التطور والاهتمام لم تحظ هذه النوعية من الوثائق داخل أرشيفاتنا بالعناية الكافية، نظراً لما قد تتطلبه من إمكانيات وتجهيزات فنية ومادية مختلفة غير التي اعتاد عليها الأرشيفيون مع الوثائق التقليدية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لما تتعرض له

هذه المواد من آراء تشكك في مصداقيتها كمصدر تاريخي وأرشيفي من حيث المبالغة والتحيز، والنسيان، أو الانتحال وعدم الدقة أحيانًا، أو التزييف والتحريف أحيانًا أخرى، ولكن ما يمكن أن يقال على هذه النوعية من الوثائق يمكن أن يقال على المواد والوثائق الأخرى، فهي كباقي الوثائق التي تحتاج إلى التثبت من صحتها، وصدقها، ودقتها، وتقيمها، فمتى وجد المدخل العلمي الصحيح الذي يمكن عن طريقه الدخول بهذه النوعية إلى عالم الوثائق والأرشيف، واعتبارها جزءاً من مصادره الموثقة، وتحديد ضمن أى ضوابط تكون تلك الوثائق أرشيفية؛ نكون قد قدمنا للأجيال القادمة وثائق وشهادات لا يمكن إحلال شهادات أخرى محلها.

والأرشيفي في ظل علوم الوثائق والأرشيف يستطيع أن يستفيد من معطيات العلوم الأخرى، ومن المبتكرات التقنية للعلم الحديث، كما يستطيع أيضًا أن ينوع ويطور مناهجه من أجل احتضان هذه النوعيات الجديدة من الوثائق والتحكم في ضبط أساليب إعدادها وحفظها وإتاحتها، مع فهم وإدراك لدور هذه الوثائق وأهميتها بنفس القدر من الإدراك والاهتمام الذي لديه نحو المواد الأرشيفية التقليدية الشائعة.

إن الإلحاح في بحث موضوع الكتاب نجم عن التوسع الكبير في مهام المستودعات الأرشيفية وأنشطتها بفضل ما نسميه الآن بثورة المعلومات التي برزت معالمها سواء في الكم، أو النوع، أو في التعقيدات والتشابك في المفاهيم، ولاشك في أنها مست الأرشيف، وأوجبت على الأرشيفين استيعاب كل ما ينهال عليهم من المعلومات بوسائطها المختلفة وخاصة غير التقليدية.

ومن ثم تتمثل أهمية هذا الكتاب من وجهة نظرنا المتواضعة في لفت النظر إلى الأرشيفات ذات النوعية غير التقليدية من الوثائق؛ ومنها: أرشيف الوثائق الصوتية (موضوع الكتاب)؛ نظرا لأنها لم تحظ باهتمام وعناية في كثير من أراشيفنا، كما أنه لم تكن هناك دراسات (كافية) وثائقية أو أرشيفية علمية حولها، فنتج عن ذلك ما يلي:

(١) فقدان العديد من تلك الوثائق ذات الأهمية والقيم الأرشيفية للدولة والباحثين.

(٢) في كل يوم تواجه هذه الوثائق في أماكنها مزيد من التدمير وأخطار الاستهلاك؛ إما بسبب

المواد الداخلة في تركيبها، أو بسبب إمكانات التكنولوجيا التي جعلت من السهل مسح الوسيط وإعادة استخدامه مرة أخرى.

(٣) غياب دور كثير من المؤسسات الأرشيفية تجاه هذه النوعية من الوثائق؛ من حيث المتابعة لطرق الإعداد، والإنتاج، والتوثيق، والتقييم، ووضع التصورات لها وللموضوعات والمجالات المسجلة من وجهة النظر الأرشيفية.

(٤) خلو التشريعات والقوانين الأرشيفية من تحديد مدى المسئولية تجاه كل من المؤسسة الأرشيفية والمؤسسات المعنية بالإنتاج (المنشأ) والمتحدثين، والمسئولية تجاه جمهور المستفيدين، ومدى الحجية والثبوت لهذه التوعية.

ومن ثميهدف هذا الكتاب إلى إيضاح المشاكل الراهنة في مجتمع الوثائق الصوتية من وجهة نظر علم الوثائق وعلم الأرشيف، ويقدم المقترحات المناسبة لها من خلال الوصف والتحليل الذي يكشف عن معلومات وبيانات لم يسبق الوقوف عليها من قبل، وتتمثل هذه الأهداف في الآتي:ـ

(١) التعريف بالوثائق الصوتية من حيث أنواعها، وأشكالها، وأهميتها، ومواصفاتها، وأجهزتها، وغيرها من تفاصيل، بغية إظهار العوامل التي تتحكم في بقائها للحفظ الأرشيفي الدائم، وأيضًا إظهار العوامل التي تتحكم في فاعلية الاستفادة منها.

(٢) التعرف على المبادئ والمعايير الأرشيفية في معالجة هذه النوعية من الوثائق، من حيث التقييم، والتصنيف والترتيب، والوصف، والتخزين والصيانة، والتي تختلف بالضرورة عن أية مبادئ ومعايير أخرى مستخدمة لغيرها من الوثائق.

(٣) التعرف على القضايا والمشكلات الأخلاقية والقانونية المتعلقة بهذه النوعية من الوثائق، من: مصداقية، وملكية، وحجية، والأمن، وقضية المشاركة الأرشيفية، وغيرها من قضايا.

(٤) التعرف على ما يمكن أن يقدمه الأرشيف الصوتي من خدمات للباحثين، والدولة.

(٥)توعية وتعريف الجمهور والمسئولين والأرشيفيين وصانعي القرار بأهمية الوثائق المسجلة بصوت أصحابها في حفظ التراث الوطني، وفي حفظ خبرات الأشخاص وتقدير أدوارهم، وإلقاء الضوء على تحليلاتهم ووصفهم للأحداث والمشاكل والقضايا؛ خاصة تلك التي لا توجد لها نصوص مكتوبة .

وتنحصر حدود هذا الكتاب في الحدود الآتية :

١ـ**الحدود الموضوعية**: يتناول الكتاب الوثائق الصوتية تعريفا، وتقييمًا، ومعالجة فنية، وتخزينا واسترجاعًا، وكذلك متطلباتها من الحماية، والصيانة، والتجهيزات، والتشريعات، وغيرها من المتطلبات الأرشيفية .

٢ـ **الحدود النوعية**: تقتصر الحدود النوعية على وثائق التسجيلات الصوتية الخاصة بالخطب والتصريحات والمؤتمرات الصحفية للزعماء والرؤساء ورجال الحرب والوزارات، يضاف إلى ذلك الندوات والاجتماعات والأخبار واللقاءات والأحاديث والحوارات مع رجال الفكر في السياسة والثقافة والعلماء في معظم فروع التاريخ، وضيوف الإذاعة والتليفزيون، وهذا دون عداها من الأنواع الأخرى الخاصة بالتسجيلات الموسيقية والغنائية، والفنية، والدرامية، والإعلانية، والترفيهية، والمأثورات الشفاهية؛ من : شعر، وأمثال، وأزجال، وأساطير، وسير شعبية، وغيرها من التقاليد الشفاهية والفولكلورية .

٣ـ **الحدود الشكلية**: يهتم موضوع الكتاب بأشكال التسجيلات الصوتية المتاحة؛ من : أسطوانات، أشرطة (بكرات – كاسيت – كارتردج)، وأقراص ممغنطة ومليزرة .

ولقد تضمن الكتاب **أربعة فصول** تقدمها **فصل تمهيدي** عن المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي يدور حولها عنوان الكتاب، أما في **الفصل الأول**نقف على التعريف بالوثائق الصوتية، حيث نعرض لأهمية الصوت ودوره في الأتصال الحضاري، كما نعرج على تاريخ وتطور استخدام المصادر الصوتية المنطوقة، ثم نقدم تقسيما وتعريفا لأهم أنواع وأشكال الوثائق الصوتية وسماتها ومميزاتها . بينما عمد **الفصل الثاني** على كشف نقص الوعي بأهمية

الوثائق الصوتية، حيث وضح المشاكل والأسباب التي دفعت بهذه الوثائق بأن تنمو بعيد عن مجال الأهتمام والرعاية الأرشيفية لفترات طويلة، كمايعرض لآليات وسياسات حصول الأرشيف على المواد الصوتية من مصادرها ( منتجها ) من أجل ضمها إليه، حيث فند عناصر هذه السياسة، وعدد المصادر والطرق والإجرات التي من خلالها يمكن الحصول على هذه الوثائق، مثل: الإيداع، التحويل الإداري، الشراء، قبول التبرعات، الأستيلاء. **والفصل الثالث** يطرح المعالجة والعمليات الفنية الأرشيفية اللازمة للوثائق الصوتية، من: الأختيار والأقتناء، والتقييم الأرشيفي، وفق اعتبارات ومبادئ ومعايير تقييم الوثائق الصوتية، وقيمها المختلفة، وإجراءات الإضافة أو الضم للأرشيف، من: اسقبال واستلام من الجهات، فحص الوثائق، القيد في السجلات، كما وقف هذا الفصل على نظم التصنيف والترتيب، والوصف(الفهرسة) الأرشيفي لهذه المواد، من حيث إجراءات وخطط تصنيف الوثائق الصوتية وطرق ترتيبها وترميزها، ومعايير وصفها، ومستويات الوصف، وأهم حقوله وعناصره المستمدة من الوثائق، وقواعد استخدام هذه العناصر مع التطبيق بالأمثلة، مع طرح أهم أدوات الفهرسة والوصف التي يمكن إعدادها لهذه الوثائق من قبل الأرشيف، من: فهارس، وقوائم، وكشافات. وجاء **الفصل الرابع** والأخير ليتطرق إلى متطلبات أخرى لازمة لمثل هذه النوعية من الوثائق داخل أي أرشيف، من: متطلبات قانونية، ومالية، ومهارات وخبرات بشرية، ومتطلبات المبنى من: مواصفاته، وتصميمه، وتقسيمه إلى وحدات، وكذلك المتطلبات من الأجهزة، والمعدات، والظروف الملائمة للحفظ والصيانة.

وفي النهاية نأمل أن يكون هذا الكتاب لبنة في بناية علمية متخصصة، يستكمل بنائها باحثون آخرون، والله الموفق.

**المؤلف**
**د/ عزت سعد حسان أحمد**
**مدرس بكلية الآداب جامعة بني سويف**